

في غاية اللطف

afra@afraalbabbain.com

عفراء أحمد البابين

الإضرابات الكويتية والفساد وعلاقتها بقيم المواطنة

تشكل قضية الإضرابات والاعتصامات في قطاعات متعددة من الدولة هاجسا مقلقا لما ستؤول إليه الأمور في قادم الأيام، ومع المتابعة المكثفة لما يجري في الساحة الكويتية إزاء هذا الشأن نلاحظ وجود تفسيرين لهذا الأمر، الأول: أن الإضرابات والاعتصامات أمر إيجابي ولا ضرر منه طالما أنه يعبر عن حالة استياء وظلم واضحين على العاملين في قطاع الدولة، وأن هذه الأساليب جاءت بعد تعنت الحكومة وإغلاق أبوابها للمتظلمين، فأصبحت السبيل الأفضل لتحقيق العدل والمساواة المطلوبين.

أما التفسير الثاني، فجاء بأنها أساليب تسبب أضرارا جسيمة لقطاع العمل الحكومي في الكويت، والمطالبات التي تقف على أساسها تلك الإضرابات والاعتصامات ما هي إلا مطالبات مادية بالدرجة الأولى ما يؤدي إلى خلق مزيد من المشكلات والحرص الاقتصادي على الكويت وحكومتها.

وإذا ما رجعنا إلى الوراء لمحاولة البحث عن أصل المشكلة، نلاحظ أن هناك سوءا في إدارة شأن المرتبات والكوادر في قطاعات الدولة وخطأ جسيما في المسميات الوظيفية، ناهيك عن تناقضات واضحة بين وظائف الدولة في قطاعات العمل الحكومية. ولعل أهم أسباب ذلك في نظرنا، عدم القدرة على وضع أسس علمية في شأن الوظائف والمرتبات والكوادر في قطاعات الدولة وقصر نظر واضح للقائمين على هذا الشأن بعدم مراعاة ومتابعة هذه القضية لأنه من المفترض أن يكون هناك تقييم ومتابعة كل ثلاث سنوات أو خمس سنوات لدراسة الحالة الاقتصادية في الدولة والتضخم الاقتصادي وأعداد العاملين في القطاعات وغيرها من المعايير الفنية التي يجب أن توضع للقائمين هذا الشأن بنظرة شاملة وواضحة تجنبنا ما نحن فيه اليوم.

إن وضع السياسات العامة والدراسات الخاصة في هذا الخصوص من شأنه أن يحقق الاستقرار النفسي والمادي، فاستباق الأمور وتحقيق العدالة والمساواة بخصوص هذه الجزئية تمنع عملية المصادمات والتنازلات وتوفر بيئة عمل صالحة تحقق الأمان الفكري والمادي والمعنوي للموظف. ويغض النظر عن مشروعية المطالبات من عدمها في الإضرابات والاعتصامات المتعددة في قطاعات الدولة المختلفة، فإن هذه الأمور يجب ألا تحدث ويحقق ذلك لو أن المعنيين بشؤون هذه القضية قد وضعوا الأسس العلمية الصحيحة مع تقييمها ودراستها بشكل علمي بحث مما يرفع الحرج الذي يصيب الكويت كلها اليوم. وهذا ما ينقلنا إلى تداعيات سوء الإدارة وغياب الاستراتيجية والسياسات العامة، وما يحدث اليوم من إضرابات واعتصامات مقارن بصورة أو بأخرى بمفهوم المواطنة الحقيقية التي ننشدها ونطالب بتنميتها وتعزيزها. فحين يشعر الفرد بخلل في أمته الاقتصادية تقل الدافعية إلى مواطنة صالحة، ويعجز حينها عن الانخراط السليم مع المجتمع لأن شعور غياب الحقوق والعدالة والمساواة التي يكفلها الدستور الكويتي يقلل من مقومات المواطنة بشكل عام ومن مقومات الانتاجية والاخلاص للعمل بشكل خاص. فعندما يتحقق مفهوم المواطنة الصحيح يعزز ويقوي ذلك بدوره الأمان السياسي والفكري والثقافي والاقتصادي بصورة عامة. وبما أننا نركز على قضية اقتصادية ونفسية بعينها، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في البلد يأتي بتوفير كل أسباب الرقي الاقتصادي لجميع شرائح المجتمع بصورة عادلة وكشروط أساسية للتنمية. فعندما تتعدل الأمور لقطاع بعينه دون النظر لبقية القطاعات، فإنه من الطبيعي أن تصدر الاحتجاجات والاعتراضات ويتفشى معها شعور الظلم مما يعرقل مقاصد المواطنة الصالحة لدى شرائح عديدة في المجتمع وبالتالي يكون الدور الفعلي للموظف الكويتي وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه ضئيلا، وبالتالي فإن هذا يبيد في نفس المواطن غياب الحقوق والامتيازات التي يكفلها له الدستور، وتصبح مسؤوليته وواجباته التي يفرضها عليه الدستور غير حاضرة. فهذه المعادلة ليست معقدة، فمتى ما تحققت العدالة والمساواة أصبحت المسؤولية والانتاجية حاضرة.

من ناحية أخرى، لا يمكن أن نستبعد قضية الفساد المليونية وأثرها على الإضرابات والاعتصامات الحاصلة في الكويت اليوم. ريحة الفساد العفنة التي اشتتها الكويتيون ككل أضعفت إلى حد كبير حس المواطنة العامة، مما أدى إلى ضعف شديد في حس المواطنة، وهو ما زاد في الوقت نفسه تفصيل مصالح الجماعة الضيقة على المصلحة العامة، بمعنى آخر، تداعيات القضية المليونية أنتجت بيئة خصبة لتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة خاصة أن آليات المراقبة الإدارية والسياسية التي غبضت البصر عن هذا الفساد لشهور عدة من دون اتخاذ أي مواقف صارمة للتصدي لها ساعدت على تعاطف حس المصلحة الشخصية والرؤية القصيرة الأمد على حساب الكويت ومستقبلها. وبناء على ما سلف، لا يمكن أن نغزض حس المواطنة العامة والتي هي مقترنة بشكل كبير مع حس المواطنة الصالحة في بيئة طغي عليها الفساد بصورة واضحة وفاضحة، كما يتعدر علينا أن نطالب الفرد بتحسين فهم حقوقه كمواطن وواجباته لبلده دون أن نسد باب الفساد الذي نخر الجسد الكويتي بجميع أشكاله الأخلاقية والمالية والإدارية والاجتماعية. فمن السلمات أن المواطنة الصالحة تأتي عند طغيان شعور المساواة والعدل وعند محاربة الفساد. فإذا ما استمر الفساد في البلد وتعرزت مفاهيم الوساطة والمحسوبية وغض النظر عن الفاسدين فسندج بالتالي أنفسنا في مطالبات غير مجدية لتعزيز حس المواطنة الصالحة وتغليب المصالح العامة على المصالح الشخصية.

الحرف 29



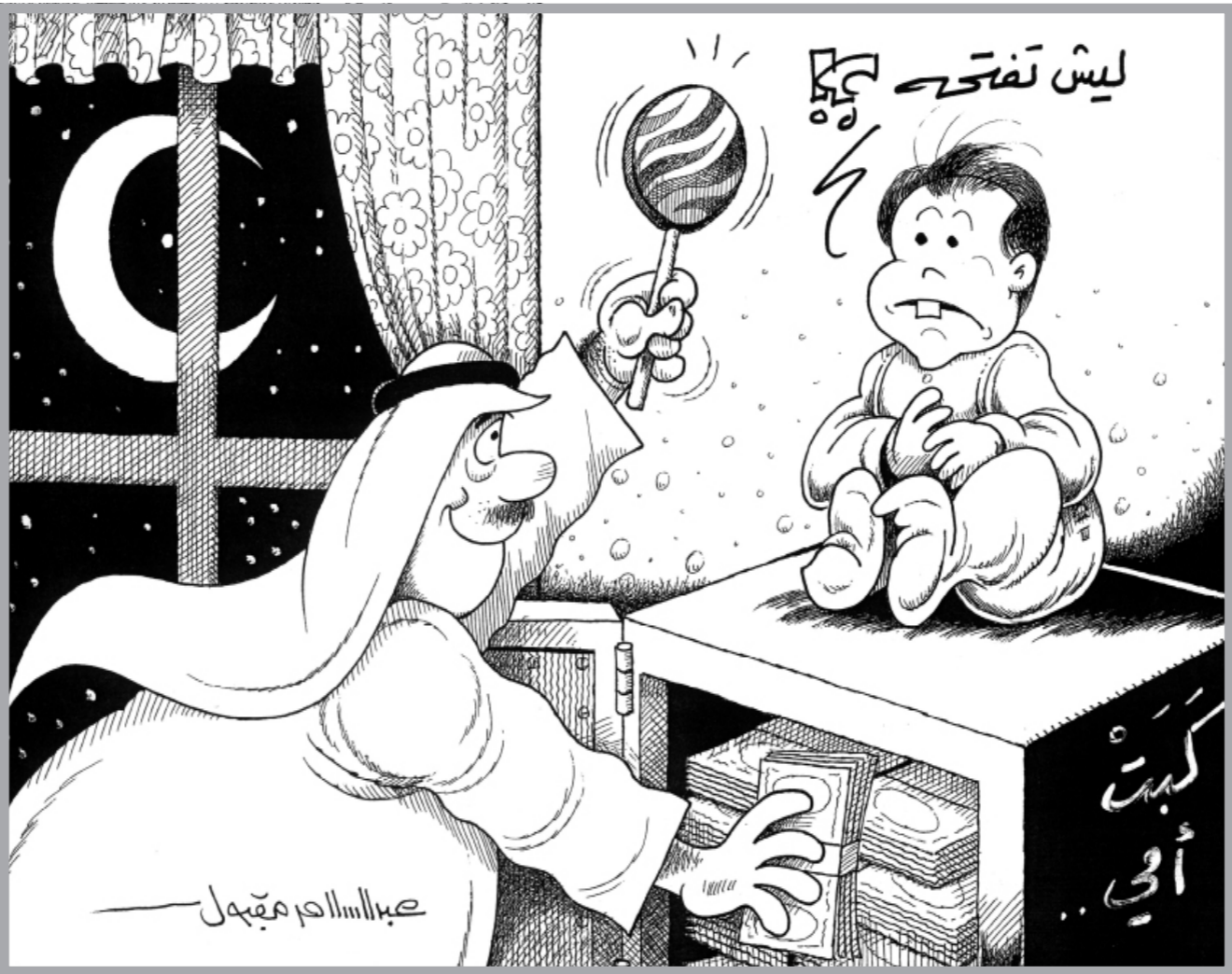
Waha2waha@hotmail.com

ذخار الرشدي

لم أتخيل أن الحكومة يمكن أن تكون بهذه «الحكمة»، فهي ومنذ سنوات أثبتت أنها أبعد ما تكون عن «الحناكة»، وليسمح لي الإخوة المصححون في الجريدة باستخدام تلك الكلمة «الوحشية» لأنني أعلم أن «حناكة» لا وجود لها في اللغة ولكنني تعمدت استخدامها وزنا بدلا من كلمة لا يجيز قانون النشر استخدامها ضد أي جهة حكومية.

ما اكتشفته بعد أن تناولت في ثلاثة مقالات سابقة لي موضوع الكوادر والزيادات، أن جهات حكومية تحاول على الكادر وبشكل سمح فج غير قانوني، فعندما أقرت زيادة الـ 100 دينار لموظفي الدولة قامت مثلا وزارة الشؤون، كما شرح لي أحد موظفي دور الرعاية، بخصم بدل سابق كانت قيمته 80 دينارا وهي أصلا مكافأة تشجيعية لموظفي دور الرعاية، وقامت بدمجه بمبلغ الـ 100 دينار الجديدة وأصبحت الزيادة الفعلية للموظفين 20 دينارا فقط، فبأي حق يسمح عباقرة الشؤون الإدارية والمالية بسحب المكافأة التشجيعية من مستحقيها ليمنحوهم الزيادة الجديدة الـ 100 دينار التي صرفت لجميع موظفي الدولة، وهذا لم تفعله «الشؤون» فقط، بل فعلته فعلا بعض قطاعات وزارة الصحة، بحيث يخصمون بدلا أو مكافأة مستحقة كانت تصرف للموظف ويقومون بإلغائها «من كيفهم» ليصرفوا له الزيادة الجديدة، وفي هذا تحايل على زيادة الـ 100 دينار التي أقرها

مجلس الأمة بقانون، بل وهضم لحقوق البشر، بل أكل لأموال الناس بالباطل. ولنعد مرة أخرى لتفسير ما هو واضح أصلا، فموظفو وزارة الشؤون وتحديدا دور الرعاية يتسلمون كادرا عمره 15 عاما قيمته 80 دينارا وهي قيمة مكافأة تشجيعية لمن يحمل شهادة دبلوم مخصصة لوزارة الشؤون وللموظفين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الفئات الخاصة من نزلاء دور الرعاية، وعندما أقرت زيادة موظفي الدولة الـ 100 دينار، تم سحب الـ 80 دينارا، واستبدالها بالـ 100، أي أن كل موظف لم يزد راتبه سوى 20 دينارا فقط، بعد أن سحبت منه مكافأته التشجيعية، وطبعا التأمينات الاجتماعية لا بد أن ينالها حصة أو قسط من تلك الـ 20 دينارا، لتتحول الزيادة فعليا إلى 18 دينارا و«كسور»، فبالله عليكم أي تحايل أكبر وأوضح من هذا التحايل على قانون أقره مجلس الأمة؟! السادة أعضاء مجلس الأمة، يا من قمتم بالتوقيع على تلك الزيادة المستحقة لجميع موظفي الدولة، ليس حريا بكم الآن أن تتابعوا تحايل الجهات الحكومية على قانونكم، وسرقة أموال «العالم» من الموظفين؟! حتى في وزارة الصحة حصل هذا الأمر وفي «الأشغال»، تحايل علني، كل ما فعلته بعض تلك الجهات هو سحب كوادر ومكافآت تشجيعية أيا كان المبلغ واستبدالها بالـ 100 دينار، بالعربي يا نواب الأمة.. الحكومة ضحكت عليكم.



o_altahous@hotmail.com

Twitter@oaltahous

اسامة الطاحوس

نقشة فكر



أمة ثورية ذات عزة عربية

من كان يظن يوما أن الاحتلال الأوروبي سيزاح عن صدور العرب؟ ومن حسب يوما أن الشعوب العربية ستتخلص من أنظمة الاستبداد فترسم طريقها؟ ومن تخيل لحظة أن ينتقد المواطن العربي حكومته في سره ولا يعتقل؟ لو حسبناها كعملية رياضية بسيطة لخرج لنا ناتجها يقول نحت الثورات العربية وتحقق الهدف. فممن ظهر الرئيس جمال عبدالناصر وإلى يومنا هذا والبعض ينتقده وينتقد تصرفاته وقوميته، وكأنه عمل جريمة في الأمة العربية وليس العكس، فالبعض يقرأ التاريخ قراءة اسقاطية فيفسره ويفهمه بمزاجه الحاضر، دون الوعي المدرك أن لذلك الزمان أحكاما وأحداثا، فنسي هؤلاء النفر أن المستعمر- والصحيح المستعرب - يجثم على صدور العرب ويستغل ثروتهم ومقدراتهم لصالحه، محولا حكمهم أدوات بيده وسيطا على شعبه، فزادهم وبالا فوق وبالهم، فجاء يومها عبدالناصر العربي ثم المصري فحرمهم من هذا الويال، وأعاد لهم عزتهم بعد أن نسوا حروفها، كما نسوا شعورها، فغامر من أجل العرب يوم ظن القوم أنهم ليسوا عربا فذبت بهم الحياة ونقضوا عن أنفسهم تراب البيت، فرسمت الشعوب بفضلها طريقها مرددة شعار أهل الشام «الموت ولا المذلة» فهل تستقيم الحياة وعيش الذلة؟ لقد مرت على الأمة العربية سنون كساف وعجاج لم يشهد لها التاريخ فأصبح الانهزام ينخر العقل العربي ويستقر بوجدانه فاستبدلت الشعوب التوكل بالتوكل، والتقدم بالتقدم، وجلسوا على القبور كأنهم ساكنوها حتى أصبحوا مواطنيها، فأنكروا وشككوا بكل نبضة عرق أنها حية، حتى تحولوا لأموات بجسد أحياء شعارهم «الذلة ولا الموت مادام في بيتي قوت» لكن اليوم

الأمة تغيرت فخرج جيل لم يفهم أن التاريخ سيعيد نفسه، فمن أخرج سابقا عبدالناصر هو ذاته اليوم الذي أخرج الشباب العربي، ومن جعل عبدالناصر وصحبه يثورون هو ذاته الذي جعل الشباب للأنظمة يقبلون، لكن الفرق اليوم أن الشباب استفاد من أخطاء عبدالناصر ليتجاوزها وهذه الاستفادة ما كانت لتكون لولا تلك الثورة، والحين لعزتها والتوق لكرامتها. إن الأمة العربية أمة ثورية ذات كرامة وعزة، لا تقبل الاستغلال والذل والمهانة، ولا تطبيق أن تكون أعداد أغنام في حظيرة الاستبداد، فهذه الكرامة والعزة التي راهن البعض على إخمادها واللعب بها انتفضت حية أمام تلك القصور كما انتفضت ثورة 52 لتغير مجرى التاريخ، فالحكومات العربية اليوم إن لم تراجع نفسها وتجدد بطانتها وتطبق القانون على نفسها قبل غيرها، فستكتشف بذاتها أن الشعوب لا تحمل الكرت الأصفر بل الأحمر فتنتهي المسألة. نص سالفه: ليس غريبا في البلاد العربية انتشار المعتقات الأمنية، وانتهاجهم لنهج التصفية الجسدية، فهذه سمة عبر التاريخ اشتهرنا بها كعلامة جودة لدى الحكومات العربية، لكن الغريب أن يموت رئيس دولة وليس في حسابة الملايين والقناطير فلم يشهد التاريخ العربي بذلك إلا للزعيم الراحل جمال عبدالناصر وامتنع أن يشهد لغيره، ولم يشهد العالم الحاضر لثورات سلمية تطالب بالكرامة والعدالة، سلاحهم صدور عارية، إلا في الثورات العربية الحالية فثورات اليوم تبين نجاحها رغم التخذلات العربية والخارجية التي تحاول إجهاضها، فالיום المولود ولد وأخشى أن يعلق في نفسه أحداوسكم فدعوهم إنهم شعوب أرادوا الحياة.

رؤى كويتية



aljaser_b08@hotmail.com

باسل الجاسر

سنرحل هذه التيارات وسياتي «شفاف» غيرها

أثبتت التجربة العملية اليوم أن أكثر التيارات التي أتانا بعضها من العالم العربي في أوج تخلفه بما فيه من دكتاتورية وإقصاء للآخر، والآخرى التي انتهجت أسلوب الصراخ والابتزاز والتعايش مع الفساد وكبر في ظلها، هذه التيارات صارت عبئا ثقيلا بنوء به كاهل هذا الوطن عندما اجتمعت هذه التيارات والكتل وتوحدوا خلف هدف واحد هو التصدي لإصلاحات وإنجازات حكومة سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، الذي كان في نظر بعضهم رجل الإصلاح، والبعض الآخر شارك في حكوماته السابقة حتى 2007 و2008 عندما خنق الفساد الكويت والكويتيين، أما اليوم وهم خارج الحكومة وعندما أغلقت حنفيات الفساد صار هدفهم الإستراتيجي في القريب العاجل والأجل هو إسقاط هذه الحكومة! ولعل من حسن حظ الكويت أن هذه التيارات والكتل الديناصورية مازالت تعيش في أوامم الماضي من أن الشارع السياسي خال أو يكاد من الوعي وأن كل من يسب الحكومة بطل وتتعاظم هذه البطولة عندما لا يجد تصديا من الصحف الـ 5 التي كانت ترسم توجهات الشارع السياسي، ونسوا أو تناسوا هذا الافتتاح والفضاء الواسع للوسائل الإعلامية من مرئية ومقروءة ومسموعة ناهيك عن الفضاء الآخر المنتشر على شبكة الإنترنت، التي جعلت الخبر أي خبر كبر أم صغر وبالصيغ كافة ومن خلال جهات نظر مختلفة بل ومتعارضة وينتشر في لحظات لدى كافة قطاعات الشعب الكويتي، فكانت حسنتهم الوحيدة هي قانون المرئي والمسموع الذي كان العول الأول في انهيار وسقوط سطوتهم وسيطرتهم على الشارع الذي لطالما ظللوه واستخفوا به واستغلوه أنبغ استغلال وعلى مدى سنوات ولمصالحهم الضيقة وعلى حساب مصالح الوطن والشعب ولا حول ولا قوة إلا بالله. نعم سنرحل هذه التيارات التي طبلت للحكومة وللفساد وضياح الرؤية ومنذ 92 عندما كانت مستفيدة وما إن خسرت مكاسبها وأخذت الحكومة تحقق الإنجازات الكبار للكويت والكويتيين لمستقبلهما وجدناهم يصرخون ويذمجون ويتوعدون بالربيع العربي الذي أتى لهم ولكتلهم ولن يأتي للكويت، فالربيع العربي خاص وحصري لديكتاتورية والإقصاء والكذب وهم المتخمون بهذه الخصال، فما عادت مسرحياتهم وأفلامهم تنطلي على احد، وإن انطلت فإن هذا المخدوع سيدج من ينوره ويكشف أكاذيبهم في ظل هذا الفضاء المفتوح للمعلومات واتساع أفق الانتقاد وكثرة هذه المنابر الإعلامية التي لن يجد شخصا أو حزبا أو تيارا موطن قدم له على ساحة العمل السياسي إلا بمصداقيته واتساق أقواله مع أفعاله وبقدر ما يتمتع به من شفافية، لذلك فإنني أعتقد جازما برحيل هذه التيارات والكتل التي امتلا سجلها بالمتناقضات والوقوف مرة هنا ومرة هناك ودائما هم من يملك صكوك الوطنية والعفة والنزاهة ومن يختلف معهم خائن، ما سيجعل الشارع السياسي رافضا لهم ولتناقضاتهم، وسيأتي للساحة تيارات أخرى جديدة تتمتع بقدر كبير من المصداقية والشفافية وتعمل وتعاهد من أجل الإنجاز للوطن وأمله ومستقبلهما وهذا ما أراه قريبا بإذن العزيز القدير.

ريميات



reemw25@hotmail.com

ريم الوفيان

6 أكتوبر

تأثرت جدا بحديث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي كوني أحسست بأنه يخرج من قلب صادق ومترن وشمولي، خاصة عندما قال «إن الأوضاع التي أراها الآن ليست أوضاعا مريحة بل فيها الكثير من الإساءة إلى بعضنا البعض وليس لدي ما أستطيع قوله إلا دعوة الإخوة الأحياء المسؤولين في مجلس الأمة والمواطنين إلى أن يتقوا الله في الكويت ولنحافظ على هذا البلد ونحرص على وحدتنا وعلى الألفة بيننا فالكويت لا تتحمل... نعم اتقوا الله في الكويت وأهل الكويت والحكمة مطلوبة خصوصا هذه الأيام. ● في مثل هذا اليوم: 6 أكتوبر من العام 1981 الرئيس المصري أنور السادات يتعرض لإطلاق نار أثناء الاحتفال بانصارات أكتوبر في القاهرة، وتوفي على أثرها في الحال. 6 أكتوبر 1930 ولادة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد. ● الأندية الرياضية الكويتية لماذا تقتصر أنشطتها الرياضية على الرجال فقط؟ ولماذا لا تتدخل الهيئة العامة للشباب والرياضة؟ لماذا الاتحادات الرياضية لا تتحرك؟ لماذا ما يسمى بالنشاطات النسائية لا يتحركن لعمل أنشطة رياضية ومواسم رياضية ببعض الألعاب على الأقل كالطائرة والسلة واليد والسباحة؟ لماذا لا يتم تخصيص موسم رياضي بين الأندية الكويتية الموجودة، أنا اعتب على هذه الأندية والتي بعض رؤسائها أصبحوا اليوم من أصحاب التشريح والقرار، أعتب عليهم واليومهم كلما سألتني بنت أين أمارس رياضتي المحببة؟ ● من الغريبة: الندوات وإثارة الجماهير عاطفيا، والإيحاء لهم بأنكم نظيفو اليد وأنكم لم تستفيدوا من الكريسي وأنكم وأنكم وأنكم، لن تغنيكم عن مساءلتكم يوم الحساب، عندما تُسألون ماذا كان غرضكم من تحريك الجماهير ضد المطمئنين وزرع الفتنة وعدم الاستقرار في بلد مسلم؟ ماذا سيكون ربكم؟ البحث عن الرئاسة أم البحث عن البطولة الملقطة أجبوا الآن، أو اعتزلوا، فقد بلغتم من العمر ما يكفي لجلوسكم بين أفعالكم، إنها رسالة لكل نائب خليجي وعربي مسلم ينادي بما يسمى بالتغيير!